Cour Pénale Internationale
International Criminal Court

المحكمة الجنائية الدولية
مكتب المدعي العام

الإحاطة الإعلامية الأسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام

26 تشرين الأول/أكتوبر – 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 - العدد رقم (61)

العناوين الرئيسية:
- المدعي العام يشارك في المُعتكف الرفيع المستوى حول "التكامل بعد كمبالا: الطريق إلى الأمام"، ص 5.

أبرز وقائع الأسبوع:

- **وزير العدل الغيني يحذر من عواقب استخدام العنف أثناء المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية ويشير إلى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.**
- **آخر التطورات حول عملية تسليم كاليكست مباروشيمانا وجهود تسريح المقاتلين في مناطق مقاطعة كيفو.**
- **مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس البشير تؤدي إلى تأجيل قمة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) في نيروبي – كينيا تؤكد بأنها "ستفي بالتزاماتها للمحكمة الجنائية الدولية".**

صرح وزير العدل الغيني بأنه ستتم معاقبة العنف الانتخابي– يقوم مكتب المدعي العام بالتحضير لبعثة ثالثة إلى كوناكري

29 تشرين الأول/أكتوبر - قبل أيام قليلة من الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، صرح وزير العدل الغيني العقيد سيبا لوهولامو أنه ستتم المعاقبة على أي أعمال عنف وفقا للقانون الوطني. وشدد العقيد لوهولامو أن *"القتال قد يؤدي إلى الإبادة الجماعية أو إلى جرائم ضد الإنسانية. لقد تنبأت المادتين (6) و(7) من نظام روما الأساسي بهذه الجرائم. وبما أن غينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي، حتى ولو لم ينص قانونها الجنائي الوطني على هاتين المادتين، فإن اختصاصنا القضائي يعمل بهما"*. إن هذا البيان الذي أدلى به وزير العدل يُعزز الرسالة التي وجهها المدعي العام: قد يقع العنف الانتخابي ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، كما تبين من التحقيقات الكينية.

سيقوم مكتب المدعي العام بإرسال بعثة إلى كوناكري في الفترة من 8-12 تشرين الثاني/نوفمبر، برئاسة نائبة المدعي العام بنسودة، من أجل متابعة التحقيق الوطني في أحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009. من المأمول أن تكون أيضاً لهذه البعثة تأثير رادع في السياق الانتخابي.

عملية تسليم مباروشيمانا - المدعي العام يُطلع المسؤولين في الأمم المتحدة على اعتقال مباروشيمانا ويشرح الخطوات المقبلة بشأن تسريح الجماعات المسلحة التي ترتكب الجرائم البالغة في مناطق مقاطعة كيفو

27 تشرين الأول/أكتوبر - رفضت محكمة فرنسية الطلب الذي تقدم به محامي الدفاع عن السيد مباروشيمانا لإطلاق سراحه من الاحتجاز قبل أن تتخذ قرارها بشأن تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن المتوقع أن تتخذ المحكمة قرارها بشأن تسليمه نهار الأربعاء الموافق 3 تشرين الثاني/نوفمبر.

26 – 28 تشرين الأول/أكتوبر - أطلع المدعي العام مورينو اوكامبو المسؤولين في الأمم المتحدة في نيويورك على اعتقال السيد كاليكست مباروشيمانا مؤخراً. كما تحدث مع آلان لو روي، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، ومع فريق العمليات المندمجة التابع لقسم عمليات حفظ السلام بمنطقة البحيرات العظمى، ومارغو ولستروم، الممثلة الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون العنف القائم على الجنس في النزاعات، عن الجهود لتسريح المقاتلين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مناطق مقاطعة كيفو بهدف إنهاء الإفلات من العقاب في المنطقة.

تأجيل قمة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) بعد قرار السلطات الكينية بأنها لن تستضيق الرئيس البشير

29 تشرين الأول/أكتوبر – أرجأت الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) قمة كان من المقرر أصلا عقدها في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2010 في نيروبي. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، أعرب فرع لجنة الحقوقيين الدولية في كينيا عن نيتها التوجه إلى المحاكم الكينية للحصول على مذكرة اعتقال بحق الرئيس البشير، وللحصول على أمر منها يلزم الحكومة الكينية بتنفيذ مذكرة الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس البشير في حال قدومه إلى كينيا مرة أخرى. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت 23 مجموعة من مجموعات المجتمع المدني ومنظمات غير الحكومية، من كينيا وكذلك من بلدان أفريقية أخرى، رسالة إلى الرئيس كيباكي تُطالبه بعدم دعوة الرئيس البشير. وذكرت أن كل من قانون كينيا الداخلي وقانون الجرائم الدولية والدستور الكيني يُلزم الحكومة الكينية باعتقال الرئيس البشير.

في 22 تشرين الأول/أكتوبر، تقدم مكتب المدعي العام بإيداع طلب لدى الدائرة التمهيدية الأولى. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قرارها "بطلب ملاحظات من جمهورية كينيا". وأشارت الدائرة، ضمن أمور أخرى، إلى مذكرة الاعتقال المعلقة بحق الرئيس البشير، وإلى الطلبات المُقدمة لجميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي لاعتقال البشير وتسليمه، وإلى التزام جمهورية كينيا اللاحق للعمل وفقا للمادتين (86) و(89) من النظام الأساسي. وطلبت الدائرة التمهيدية من جمهورية كينيا بأن تقوم "*باتخاذ أية إجراءات ضرورية للتيقن من إلقاء القبض على عمر البشير في حال قيامه بزيارة البلاد وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية وفقا لالتزاماتها بموجب النظام الأساسي*". وفي حال وقوع أي مشكلة قد تحول دون الامتثال لهذا الأمر، طلبت الدائرة بأن تقوم جمهورية كينيا بإطلاع الدائرة على ذلك في موعد أقصاه 29 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

في 27 تشرين الأول/أكتوبر، قال الوزير الكيني للشؤون الخارجية ريتشارد أنيونكا أنه تم تأجيل الاجتماع إلى أجل غير مسمى، وأن كينيا ستحترم "*أي شيء تطلبه المحكمة الجنائية الدولية*". في جوابها الرسمي للمحكمة، أشارت الحكومة الكينية إلى أن "*اجتماع الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) لن يعقد في كينيا وبالتالي فإن سعادة السيد عمر حسن أحمد البشير لن يكون في كينيا في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2010*". كما أن وزارة الخارجية الكينية أرسلت أيضاً مذكرة شفوية إلى المحكمة الجنائية الدولية تشير فيها إلى أن "*الحكومة الكينية ليست على علم بأي زيارة وشيكة من قبل السيد عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان إلى الجمهورية كينيا*".

1- التحقيقات والملاحقات القضائية

خلال الأسبوع، عرض مكتب المدعي العام 11 ملفاً في القضايا المختلفة كما قام بمهمتين إلى دولتين.

1-1- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في نيسان/أبريل 2004، أحالت جمهورية الكنغو الديمقراطية هذه الحالة إلى المحكمة. وفي حزيران/يونيو 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة؛ مركزاً على منطقة إيتوري حيث ارتكبت المجموعات المسلحة الرئيسية أكثر الجرائم خطورة. وقد أصدرت المحكمة أربع مذكرات اعتقال بحق كل من توماس لوبانغا ديلو و بوسكو نتاغاندا، قائدي ميليشيا اتحاد الوطنيين الكنغوليين، وجيرمان كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي، قائدي الجبهة الوطنية لوحدة الأراضي وقوات المقاومة الوطنية في منطقة إيتوري. في 26 كانون الثاني/يناير 2009، بدأت محاكمة توماس لوبانغا ديلو. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأت محاكمة كل من كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي. ولا يزال بوسكو نتاغاندا طليقاً. وفي أيلول/سبتمبر 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته حول الجرائم المزعومة في مقاطعة كيفو. وفي 28 أيلول/سبتمبر 2010، أصدر القضاة مذكرة اعتقال تحت الأختام بحق كاليكست مباروشيمانا، الأمين التنفيذي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد تم اعتقاله في 11 تشرين الأول/أكتوبر في باريس.

1-2- الحالة في يوغندا

في كانون الثاني/يناير 2004، أحالت يوغندا هذه الحالة إلى المحكمة. وفي تموز/يوليه 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة خمس مذكرات اعتقال بحق خمسة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة؛ هم: جوزيف كوني، فينسنت أوتي (يُدَّعَى أنه قُتل في عام 2007 بأمر من كوني)، أوكوت أودهيامبو، راسكا لوكويا (قُتل في 12 آب/أغسطس 2006، وتم سحب مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه)، دومينيك أونجوين. ولم يُبَتْ بَعد في هذه المذكرات. منذ أوائل عام 2008، يُقال أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر من 1500 شخص، واختطف أكثر من 2250 شخص، وشرد ما يفوق تماماً الـ 300 ألف شخص في جمهورية الكنغو الديمقراطية وحدها. فضلاً عن ذلك، في غضون العام المنصرم، شرد جيش الرب للمقاومة أكثر من 80 ألف شخص كما قتل ما يُقارب الـ 250 شخصاً في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

27 تشرين الأول/أكتوبر - حث ضحايا هجمات جيش الرب للمقاومة في قرية بارلونيو، في منطقة ليرا في شمال أوغندا، حكومة أوغندا على دعم المحكمة الجنائية الدولية لاعتقال زعيم المتمردين جوزيف كوني. وقالت سوزان عراور، البالغة من العمر 22 سنة، التي قتلت والدتها على يد المتمردين: "*طالما أنه لم يتم اعتقال أو قتل كوني، فلن يكون هناك سلام في أوغندا وفي الدول المجاورة*". في شباط/فبراير 2004، شَنَّ جيش الرب للمقاومة هجوماً وحشياً على مخيمات النازحين في بارلونيو وقتل أكثر من 300 شخص.

1-3- الحالة في دارفور - السودان

أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة في آذار/مارس 2005. وباشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في حزيران/يونيو 2005. وقد صدرت ثلاث مذكرات قبض، ضد أحمد هارون وعلي كوشيب، وضد عمر البشير؛ التي لم يُبتْ فيها بَعد. وأصدرت المحكمة أيضا ثلاثة أوامر بالحضور بحق كل من بحر إدريس أبو قردة وعبد الله بندا أبكر نورين ومحمد صالح جربو جاموس. وقد استأنف الادعاء القرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية الأولى بالأكثرية بإسقاط تُهم الإبادة الجماعية من مذكرة توقيف الرئيس البشير. وفي 3 شباط/فبراير، قضت دائرة الاستئناف بأن قرار رفض اعتماد تُهم الإبادة الجماعية ضد الرئيس البشير كان خطأً قانونياً. لقد مَثُلَ أبو قردة طَوْعاً أمام المحكمة بموجب أمر بالحضور. وبعد مُثُوله للمرة الأولى في 18 أيار/مايو 2009، سُمح له بمغادرة هولندا. وفي 19- 30 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عُقدت جلسة استماع لإقرار التُهم. وفي 8 شباط/فبراير 2010، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً رفض بموجبه اعتماد التُهم. وفي 15 آذار/مارس، طلب مكتب المدعي العام إذناً من الدائرة التمهيدية الأولى لاستئناف هذا القرار إلا أن الدائرة رفضت ذلك في 23 نيسان/أبريل. وسيقوم مكتب المدعي العام بتقديم أدلة إضافية. في 25 أيار/مايو أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى "قراراً يبلغ بموجبه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم تعاون جمهورية السودان مع المحكمة" في القضية ضد هارون وكوشيب. في 17

حزيران/يونيو، مَثَلَ عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جربو جاموس طوعاً أمام المحكمة الجنائية الدولية، للرد على اتهامات بارتكابهما جرائم حرب لدورهما في الهجوم الذي وقع عام 2007 على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في حسكنيتا. وقد حددت الدائرة التمهيدية الأولى عقد جلسة لإقرار التُّهم لبندا وجربو في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

27 تشرين الأول/أكتوبر – قدمت هيئة الدفاع عن بندا وجربو طلباً وفقاً للمادة 124(1) يفيد بأن الشخصين المعنيين قد تنازلا عن حقهما في حضور جلسة اعتماد التُّهم، وطلبت الهيئة بأن تُعقد جلسة الاستماع في غيابهم. وقد قررت الدائرة التمهيدية الأولى أن طلب المشتبه بهما الخطي للتنازل عن حقهما لحضور جلسة الاستماع، لم يلب متطلبات المادة 124(1)؛ ولا سيما من حيث أنه كان لا بد من أن يتم تقديمه شخصيا من قبل المشتبه بهما، ولا يمكن تفويضه إلى محاميهما. وبالتالي، قررت الدائرة بأنه يتعين تقديم طلبا جديدا في موعد لا يتجاوز 15 تشرين الثاني/نوفمبر.

29 تشرين الأول/أكتوبر – أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً يبرز فشل حكومة السودان في تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى العام الماضي حول دارفور. وخلص تقرير مبيكي بأن شعب دارفور قد "*عانى من العنف الشديد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان*"، وأن السودان قد فشل في ضمان تحقيق العدالة لضحايا هذه الجرائم. وشددت منظمة هيومن رايتس ووتش: "*لظرا إلى سجل السودان الطويل بعدم القيام بأي عمل من شأنه توفير العدالة للضحايا في دارفور، فإن الوعود الجديدة لإجراء محاكمات محلية غير كافية على الإطلاق [...]. المماطلة من جانب الخرطوم بشأن تحقيق العدالة هو الذي دفع مجلس الأمن إلى إحالة قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في المقام الأول [...] واللجنة الرفيعة المستوى قد أدلت بكل وضوح بأن سكان دارفور يستحقون العدالة. وينبغي على الاتحاد الأفريقي وغيره من الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية الضغط على الخرطوم للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وتنفيذ توصيات اللجنة المتعلقة بالعدالة*".

4-1- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في كانون الأول/ديسمبر 2004، أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الحالة إلى المحكمة. وفي أيار/مايو 2007، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. لقد أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال بحق جان بيير بيمبا غومبو للجرائم التي ارتُكبت في عامي 2002 و2003. وفي 12-15 كانون الثاني/يناير 2009، عُقدت جلسة استماع لاعتماد التُّهم. وفي 15 حزيران/يونيه 2009، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قرارها باعتماد التُّهم. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أُحيلت القضية إلى الدائرة التمهيدية الثالثة. في الوقت نفسه، يواصل مكتب المدعي العام مراقبة المزاعم عن الجرائم المرتكبة منذ نهاية عام 2005. وفي 24 أيلول/سبتمبر، عقدت الدائرة الابتدائية الثالثة اجتماعات تقييمية مكرسة للتحضير للمحاكمة التي لم يتم تحديد موعدها حتى الآن.

28 تشرين الأول/أكتوبر – رفضت الدائرة الابتدائية الثالثة طلب الدفاع للحصول على إذن لاستئناف القرار الأخير برفض معطيات هيئة الدفاع التي تعارض إيداع الادعاء العام بشأن الوثيقة التي تحتوي على الاتهامات. يجادل قرار الدائرة بأنه لا يوجد هناك مسألة ناشئة عن القرار، أما بخصوص السؤال الإجرائي الذي أثاره الدفاع - سواء كانت المادة (34) تنطبق على التحديات ضد الوثيقة التي تحتوي على الاتهامات – يرى القرار بأنه ليس ضرورياً في تحديد المسائل الناشئة عن مسألة قضائية قيد النظر (على النحو المطلوب في الأحكام القضائية ذات الصلة لمنح الإذن بالاستئناف). في هذه الحالة، فلا جدوى من هذا السؤال لأن الدائرة قد سبق أن أفادت أنه في حالة التناقض بين الوثيقة التي تحتوي على الاتهامات وقرار اعتماد التُّهم، فإن الوثيقة الأخيرة هي الوثيقة الرسمية.

5-1- كينيا

في شباط/فبراير 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كينيا حول أعمال العنف التي أعقبت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2007 – كانون الثاني/يناير 2008. في 9 تموز/يوليه 2009، أعلنت لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة - المُشكلة من قِبل الاتحاد الأفريقي برئاسة كوفي عنان – أنها سلمت مكتب المدعي العام مظروفاً مختوم يتضمن قائمة بأسماء الأشخاص الذين يُزعم أنهم تورطوا في أعمال العنف؛ بالإضافة إلى مواد داعمة كانت لجنة واكي قد سلمتها في وقت سابق للسيد عنان. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المدعي العام الرئيس كيباكي ورئيس الوزراء أودينغا أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت وأن من واجبه التصرف في حال غياب الإجراءات القضائية الوطنية. وقد التزم كلاهما، الرئيس ورئيس الوزراء، بالتعاون مع المحكمة. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الثانية السماح له بفتح تحقيق في الحالة، منوهاً إلى أنه تم قتل 1220 شخص؛ واغتصاب المئات – مع وجود آلاف أخرى من حالات الاغتصاب غير المُبلغ عنها؛ وتهجير 350 ألف شخص قسرياً؛ وإصابة 3561 شخص بجروح في خضم الهجمات المنهجية الواسعة النطاق التي شُنت على السكان المدنيين. في 31 آذار/مارس، أذنت الدائرة التمهيدية للمدعي العام ببدء تحقيقاً في الحالة يغطي الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في غضون الأحداث التي وقعت خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2005 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. في 8-12 أيار/مايو، قام المدعي العام بزيارته الأولى إلى كينيا وذلك منذ بدء التحقيق فيها في 8-12 أيار/مايو. أعلن الإدعاء العام بأنه سيقوم أثناء عام 2010 بتقديم قضيتين ضد شخصين أو ثلاثة أشخاص يُزعم بأنهم الأكثر مسؤولية وفقاً للأدلة.

28 تشرين الأول/أكتوبر – وعد رئيس الوزراء الكيني رايلا أودينغا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في اعتقال وتسليم مرتكبي أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات إلى المحكمة الجنائية الدولية في بادرة إيجابية ستعود بالفائدة على الشعب الكيني.

2- التحقيقات الأولية

ورقة مسودة السياسة بشأن التحقيقات الأولية: من أجل توفير الوقت الإضافي لإعطاء الملاحظات والتعليقات، فقد تم تمديد الموعد النهائي لإيداع الطلبات حتى 1 كانون الأول/ديسمبر.

إحصائيات الإخطارات المقدمة بموجب المادة (15) والأنشطة الأخرى المتصلة بالتحقيقات الأولية.

إن التحقيق الأولي، المرحلة الأولي لأنشطة مكتب المدعي العام، يحدد فيما إذا كان ينبغي فتح تحقيق أم لا. إنه المرحلة التي يقوم فيها مكتب المدعي العام أولاً بتقييم الولاية القضائية للمحكمة، والتأكد من أن الجرائم التي ارتُكبت أو يجري ارتكابها في حالة محددة تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تم استيفاء الشروط، التأكد فيما إذا كانت السلطات ذات الاختصاص تجري تحقيقات ومحاكمات جادة في هذه الجرائم. وكخطوة ثالثة، التأكد من عدم تعارض فتح التحقيق بواسطة المدعي العام مع مصالح العدالة. في خلال هذه المرحلة، تمشياً مع المادة 15، يقوم مكتب المدعي العام بتقييم كل المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة بشكل استباقي من مصادر متعددة بما فيها "الإخطارات" الواردة من الأشخاص والأطراف المعنية. إن إطلاق تحقيق أولي لا يعني أنه سيتم فتح تحقيق.

2-1- أفغانستان

في عام 2007، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في أفغانستان. ويُحقق المكتب في مزاعم بارتكاب جميع الأطراف الفاعلة جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وقد التقى مكتب المدعي العام، خارج أفغانستان، مسؤولين أفغان ومنظمات أفغانية. كما بعث مكتب المدعي العام بطلبات إلى الحكومة الأفغانية للحصول على معلومات، ولكن لم يتلق بَعد جواباً.

2-2- كولومبيا

في عام 2006، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كولومبيا. ويحقق المكتب في جرائم مزعومة تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية، وفي التحقيقات/الإجراءات القضائية التي أُجريت في كولومبيا بحق كل من الجُناة المزعومين الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، وقادة الميليشيات شبه العسكرية، والسياسيين، وقادة عناصر حرب العصابات، وعناصر الجيش. ويقوم المكتب كذلك بتحليل مزاعم تتعلق بوجود شبكات دولية تدعم الجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم في كولومبيا.

26 تشرين الأول/أكتوبر – اجتمع إمريك روجير، رئيس قسم تحليل الحالات القضائية لدى مكتب المدعي العام، مع إدواردو بيزارو رئيس لجنة كولومبيا الوطنية لجبر الضرر والمصالحة، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين (إليانا رويدا، والمستشارة ماريا انجليكا بوينو، ومنسق أعمال المصالحة خوان بابلو فرانكو، وممثل الوكالة الرئاسية للعمل الاجتماعي، والبروفيسور إيفان أوروزكو، الباحث في مجال الذكريات التاريخية). وقدم السيد بيزارو جدول الأعمال الذي تقوم لجنة كولومبيا الوطنية لجبر الضرر والمصالحة بتنفيذه، بداية من تقديم التعويضات الإدارية للضحايا إلى المشاركة في كتابة الذكريات. وشدد السيد روجير على موقف مكتب المدعي العام، الذي يساعد الضحايا دون حاجتهم إلى الانتظار حتى نهاية الإجراءات القضائية. وكان يبدو أن تجربة لجنة كولومبيا الوطنية لجبر الضرر والمصالحة يلزم مشاطرتها مع الدول الأخرى المتضررة من العنف الجماعي، مثل كينيا.

2-3- جورجيا

في 14 آب/أغسطس 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في جورجيا. وقد زار وزير العدل الجورجي مكتب المدعي العام. وأرسلت روسيا، الدولة غير الطرف في نظام روما الأساسي، 3,817 وثيقة إلى مكتب المدعي العام. في 27 آب/أغسطس 2008، طلب المدعي العام معلومات من حكومتي روسيا وجورجيا. وقد رَدَّتْ كل من السلطات الروسية والجورجية. لقد أجرى المكتب زيارة إلى جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وإلى روسيا في آذار/مارس 2010. وتم إجراء مهمة ثانية إلى جورجيا في شهر حزيران/ يونيو 2010.

2-4- فلسطين

في 22 كانون الثاني/يناير 2009، أودعت السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاناً لدى مسجلة المحكمة بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي التي تسمح للدول غير الأطراف في النظام بقبول الولاية القضائية للمحكمة. سيبحث مكتب المدعي العام بدقة المسائل المتعلقة بولايته القضائية: أولاً – فيما إذا كان إعلان قبول ممارسة المحكمة لولايتها القضائية يستوفي الشروط القانونية؛ وثانياً – فيما إذا ارتُكبت جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وسينظر المكتب كذلك فيما إذا كانت هناك إجراءات قضائية وطنية تتعلق بالجرائم المزعومة. في 15- 16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، زار وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلون عن جامعة الدول العربية المحكمة الجنائية الدولية لتقديم تقرير لدعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفويض ولايتها القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. في 11 كانون الثاني/يناير، وجه مكتب المدعي العام رسالة تُلخص أنشطتها إلى الأمم المتحدة بناءً

على طلبها؛ في سياق متابعة تقرير غولدستون. وفي 3 أيار/مايو، نشر مكتب المدعي العام "مُلخص من التقارير حول ما إذا كان الإعلان المقدم من السلطة الوطنية الفلسطينية يستوفي المتطلبات القانونية". ولم يتخذ مكتب المدعي العام بَعد أي قرار بشأن هذه المسألة.

2-5- كوت ديفوار

تتمتع المحكمة بولاية قضائية إزاء الحالة في كوت ديفوار بموجب الإعلان الذي قدمته حكومة كوت ديفوار في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2003، طبقاً لنص المادة 12(3) من النظام الأساسي للمحكمة. ويقبل الإعلان ولاية المحكمة القضائية ابتداءً من 19 أيلول/سبتمبر 2002. في الفترة 2002-2005، ارتُكبت على نطاق واسع معظم الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي المزعوم. في 17-18 تموز/يوليه، زار ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام أبيدجان.

2-6- غينيا

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في الحالة في غينيا. بما أن غينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 14 تموز/يوليه 2003، تمتلك المحكمة الجنائية الدولية على هذا النحو ولاية قضائية للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ربما تكون قد ارتُكبت على أراضيها أو من جانب مواطنيها؛ بما في ذلك أعمال قتل المدنيين والعنف الجنسي. واتخذ المكتب علماً بالادعاءات الخطيرة المتعلقة بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009 في وكناكري وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة. وفي 12-13-15 كانون الثاني/يناير 2010، عقد ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام مشاورات مع رئيس بوركينا فاسو كومباوري - وسيط مجموعة الاتصال حول غينيا - والرئيس السنغالي واد لضمان أنهما على علم تام بعمل المكتب الجاري. ومن 15 إلى 19 شباط/فبراير 2010، أوفد مكتب المدعي العام مهمّة رسمية إلى غينيا برئاسة نائبة المدعي العام فاتو بنسودا وذلك في إطار أنشطته التحقيقية الأولية. اجتمعت بعثة ثانية من مكتب المدعي العام بوزير العدل الغيني العقيد لوهالمو، وبالقضاة الغينيين. قدمت السلطات الغينية التعاون الكامل مع المحكمة.

3- التعاون – حشد الجهود من أجل تنفيذ مذكرات الاعتقال

28-29 تشرين الأول/أكتوبر – أطلع المدعي العام مورينو اوكامبو مكتب المحكمة الجنائية الدولية وأصدقاء المحكمة في نيويورك على أعمال مكتب المدعي العام. وشارك المدعي أيضا في مُعتكف رفيع المستوى حول "التكامل بعد كمبالا: الطريق إلى الأمام"، الذي نظمه المركز الدولي للعدالة الانتقالية والدول الأطراف في ولاية نيويورك. وذكّرَ المدعي المشاركين بالخطوات الكبيرة التي تحققت بفضل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، كما اقترح عليهم سبل لمواصلة بناء هذا التعاون.

28 تشرين الأول/أكتوبر – أطلع المدعي العام مورينو اوكامبو السيدة ميشيل باتشيليت، المديرة التنفيذية الأولى لشؤون النساء في الأمم المتحدة، على الأنشطة الجارية في مكتب المدعي العام فيما يتعلق بنوع الجنس والعنف القائم على الجنس وناقشا سبل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325. وأثنى المدعي العام على اللغة الشديدة اللهجة التي اعتمدها البيان الرئاسي لمجلس الأمن بتاريخ 26 تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب مناقشة مفتوحة بشأن أمور المرأة والسلام والأمن. وأشار المجلس ضمن *أمور أخرى*: "*لقد تم تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب لأشد الجرائم خطورة والتي تشكل موضع الاهتمام الدولي التي تُرتكب بحق النساء والفتيات من خلال عمل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة والمحاكم الخاصة المختلطة، فضلا عن الدوائر المتخصصة في المحاكم الخاصة الوطنية والأخذ علما من تقييم العدالة الجنائية الدولية المعتمد من قبل المؤتمر الاستعراضي الأول لنظام روما الأساسي في كمبالا بأوغندا في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 11 حزيران/يونيو 2010*". وأشار المجلس أيضاً إلى أنه "*يعتزم تكثيف جهوده لمكافحة الإفلات من العقاب ودعم المساءلة بشأن الجرائم الخطيرة ضد النساء والفتيات بواسطة الوسائل المناسبة*".

29-30 تشرين الأول/أكتوبر – أدلى ميشيل دي سميدت، رئيس قسم التحقيقات بالمحكمة الجنائية الدولية، في كلمته الافتتاحية لدى مؤتمر حول"جرائم الحرب التي ترتكبها الشركات: الملاحقة القضائية لأعمال سلب الموارد الطبيعية" الذي نظمه المركز الدولي للعدالة الانتقالية في لاهاي ". وأبرز السيد دي سميدت أن التحقيقات المالية التي يقوم بها مكتب المدعي العام لها ثلاثة أهداف رئيسية:

1. تقديم أنواع مختلفة من الأدلة ضد الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، عدا عن الشهادات التي يدلي بها الشهود الماديين والتي تأتي مع مسائل تتعلق بالحماية شديدة التعقيد؛
2. تحديد الأصول لتعويض الضحايا وجبر الضرر؛
3. تعطيل المنظمات الإجرامية من خلال تجميد الأصول أو غيره من إجراءات تنفيذ القانون من جانب الدول الوطنية باستخدام معلومات المحكمة الجنائية الدولية.

4- الفعاليات القادمة

- 2-3 تشرين الثاني/نوفمبر – تشارك نائبة المدعي العام، بصفة ضيفة متحدثة، في "مؤتمر كورامو – الندوة الدولية السنوية للقانون والتطوير"، لاغوس.
- 3 تشرين الثاني/نوفمبر – يقوم المدعي العام بإطلاع "الإحاطة الدبلوماسية التاسعة عشرة"، لاهاي.

- 4-5 تشرين الثاني/نوفمبر – يطلع المدعي العام برلمانيين من المملكة المتحدة عن التحديات الراهنة التي تواجه العدالة الدولية ويعقد اجتماعات مع مسؤولين من الحكومة، لندن
- 5 تشرين الثاني/نوفمبر – تشارك نائبة المدعي العام في الحدث السنوي للرابطة الأميركية للمحامين، باريس.
- 8-9 تشرين الثاني/نوفمبر – تشارك نائبة المدعي العام في الاجتماع الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا حول العدالة الدولية، الذي ينظمه معهد المجتمع المفتوح – غرب أفريقيا و مبادرة العدالة في المجتمع المنفتح، أكرا.
- 19-20 تشرين الأول/أكتوبر – تلقي نائبة المدعي العام كلمة أمام معهد الشتات الأفريقي حول: "الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان في أفريقيا جنوب الصحراء: دور المحكمة الجنائية الدولية" في حفل نظمه مركز أفريقيا للمعلومات والتطوير، أوسلو.
- 22 تشرين الثاني/نوفمبر – بدء المحاكمة في قضية المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو.
- 6-10 كانون الأول/ديسمبر – يشارك المدعي العام في الدورة التاسعة لجمعية الدول الأطراف، نيويورك.
- 8 كانون الأول/ديسمبر – جلسة إقرار التُّهم في قضية المدعي العام ضد عبد الله بندا وصالح محمد جربو.

- تعكس هذه الوثيقة وجهات نظر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على السيدة أوليفيا سواك غولدمان، مستشارة التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، على البريد الإلكتروني: *Olivia.Swaak-Goldman@icc-cpi.int*